

Distr.: General  
24 September 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون  
البند ٥٤ من جدول الأعمال  
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

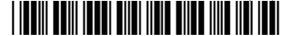
يشرفني أن أحيل إليكم الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية المستدامة: تحديات أمام الإدارة الدولية، الذي عقد في ريو دي جانيرو، يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، برئاسة وزير الخارجية سلسو أموريم، ووزيرة البيئة مارينا سيلفا (انظر المرفق). وكان الهدف من هذا الاجتماع هو مناقشة الوضع الراهن والخيارات المتاحة للمضي قدما في المناقشة المتعلقة بالإدارة الدولية لشؤون البيئة والتنمية المستدامة.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال.

(التوقيع) ماريا لوزا ريبيرو فيوتي

السفيرة

الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

### موجز رئيسي المؤتمر

حدد الرئيسان ثلاثة مجالات للتفكير. المجال الأول يتألف من نقاط الالتقاء العامة؛ والمجال الثاني يشمل مواضيع اعتبرت هامة، لكنها تتطلب المزيد من التفكير لأنها لم تحقق المستوى المطلوب من التوافق. ويمكن تحديد المجال الثالث بأنه مسارات محتملة لعمل مستقبلي.

### مجالات التلاقي

- ١ - يتعين النظر إلى الإدارة البيئية الدولية وتنفيذها مع مراعاة التوازن بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وتعد البيئة جزءاً أساسياً من عملية التنمية.
- ٢ - ويفتقر نموذج التنمية المستدامة إلى تنفيذ فعال. وقد زاد التوسع الكبير في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من عمق مشكلة القصور في التنفيذ.
- ٣ - ولا بد من تحسين الوضع الراهن لإدارة الدولية لشؤون البيئة. فالوضع القائم ليس بخيار.
- ٤ - ويجب أن تكون الأمم المتحدة الجهة التي تتصدى لمسألة الإدارة الدولية. وفي هذا السياق، يجب أن يكون الارتقاء بمستوى الإدارة تدريجياً وخطوة خطوة.
- ٥ - ويشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعامة الأمم المتحدة الرئيسية للبيئة. وقد شُدد على أهمية وجود مقر هذا البرنامج في أفريقيا.
- ٦ - وثمة حاجة ملحة للتنسيق والاتساق على نطاق المنظومة. بيد أن موارد النظام المتعدد الأطراف لا تكفي على ما يبدو لهذا التنسيق ولا لتنفيذ ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشكل فعال.
- ٧ - ولن يكون الهيكل المؤسسي لإدارة الدولية لشؤون البيئة فعالاً إلا بعد تأمين ولاية واضحة وموارد مالية مناسبة وقابلة للتنبؤ ومستقرة وسلطة سياسية. وقد أصبح النظام مثقلاً بأعباء عدد مفرط من الاتفاقات والالتزامات. فهناك تبديد للموارد وتجزئة لها وتزاحم عليها وتداخل في الولايات.

- ٨ - ويتعين الحفاظ على استقلالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي سبق وأن تم التفاوض عليها.
- ٩ - وتعد الشفافية في عملية صنع القرار شرطا ضروريا لتحسين هذه العملية. وتم التأكيد على مساهمة المجتمع المدني.
- ١٠ - ولا بد لتعزيز إدارة شؤون البيئة من دعم قدرات العمل الوطنية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز صكوك وآليات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، مثل خطة بالي الاستراتيجية.
- ١١ - ويجب أن يكون مبدأ المسؤولية المشتركة إنما متفاوتة مرجعا ثابتا في عملية الإدارة الدولية لشؤون البيئة. كما أنه لا بد من أن يظل التخفيف من حدة الفقر عنصرا رئيسيا في المناقشة.
- ١٢ - وثمة اهتمام في وضع نموذج جديد للتعاون (بين بلدان الشمال والجنوب من جهة وبين بلدان الجنوب من جهة أخرى) يمكن أن يساعد على زيادة فعالية وتأثير العمل البيئي الدولي. ولكن لا بد من أن تكون آليات التعاون الابتكارية فيما بين بلدان الجنوب من جهة وبين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من جهة أخرى (تعاون ثلاثي) آليات تكميلية وليست بدائل عن التعاون بين الشمال والجنوب.
- ١٣ - ويمثل مرفق البيئة العالمية مصدرا غير كاف للتمويل؛ فالحصول على تمويل منه عملية بطيئة ومعقدة، ويعتبر هيكل صنع القرارات فيه معقدا إلى أبعد الحدود. ولكن يجب أن يظل مرفق البيئة العالمية يشكل عنصرا رئيسيا في أي حل مستقبلي للإدارة الدولية لشؤون البيئة.
- ١٤ - ولن يحرز أي تقدم في هذه المناقشة دون عملية دؤوبة لبناء الثقة المتبادلة.

### المجالات التي لا يوجد اتفاق بشأنها ولهذا فهي تحتاج إلى المزيد من المناقشة

- ١٥ - حدد الاجتماع الخيارات التالية للهيكل المؤسسي:
- تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مؤسسة جديدة (منظمة أو وكالة)، يتمثل دورها في التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في الميادين البيئية، مع التركيز على حشد الموارد وتعزيز القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا ونشر المعرفة العلمية.
  - إنشاء مؤسسة جامعة (منظمة أو وكالة) تتولى الحديث عن مسألة التنمية البيئية والمستدامة من حيث أبعادها التشريعية وأبعاد التعاون والتمويل، ومن حيث جوانب التنفيذ، مثل نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة العلمية، وكذلك من حيث بناء القدرات

من أجل الامتثال للأهداف التي تم الاتفاق بشأنها على الصعيد المتعدد الأطراف. وستدمج هذه المؤسسة الهيكل الدولي القائم (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وأمانات الاتفاقيات). وفي هذا السياق، يجب النظر في دور لجنة التنمية المستدامة.

- الحفاظ على برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شكله الحالي وتعزيز هذا البرنامج في الوقت ذاته. وثمة حاجة إلى إضفاء اللامركزية على هيكله وزيادة قدرة المكاتب الإقليمية التابعة له على صنع القرارات وتنفيذها.
- أشير أيضا إلى إمكانية تحسين النظام بتعزيز أو تحسين المجلس الاقتصادي والاجتماعي بواسطة زيادة التنسيق بين المجلس ولجانه المواضيعية ووكالات أخرى.

وأدلي ببيانات كثيرة تتعلق بالحاجة إلى موارد ابتكارية للتمويل، ولكن تم التشديد بالمثل على أهمية الاعتماد على موارد إضافية جديدة، وعلى قيادة البلدان المتقدمة النمو. كما أبرزت أهمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

#### الخطوات القادمة التي يمكن اتخاذها بصورة جماعية

- ١٦ - يتعين تعزيز المعالجة الشاملة لهذه المسألة داخل الأمم المتحدة. ولا يقصد بأن تحل العمليات غير الرسمية محل أي مناقشة واسعة النطاق وعالمية، بل أن تكون مكملة لهذه المناقشة.
- ١٧ - ويجب تحديد الوسائل والطرائق اللازمة لإحراز تقدم في هذه المناقشة التي تهدف إلى إنضاج الأفكار والبحث عن توافق بشأنها.
- ١٨ - وقد يكون تحديد المهام أو الأولويات الرئيسية لنظام الإدارة وموارده المحتملة مهمة شاقة، لكن هذا التحديد سيظهر أي اتفاق محتمل بشأن عناصر أساسية.
- ١٩ - ويمكن الاستفادة من المناقشة المتعلقة بإدارة شؤون البيئة في إطار التنمية المستدامة في تحديد هدف طويل الأجل، أو في وضع أهداف عديدة قصيرة ومتوسطة الأجل يمكن ربطها بمجال الهيكل المؤسسي أو باستراتيجية ترمي إلى تعزيز النظام وتحسينه.
- ٢٠ - وما إن تحدد الأهداف، ستكون هناك حاجة إلى النظر في إطار زمني يتضمن مواعيد نهائية قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل.